Issue 5934-5935 Saturday- Sunday 13-14/1/2018
الزمان – السنة العشرون العدد 5934-5935 السبت – الاحد 26 من ربيع الاخر 1439 هـ 13- 14 من كانون الثاني (يناير) 2018 م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/20 . UK

خبراء يتطلعون مستودعات الغازات السامة

لايخفى على احد من إن المبالغ الإسرائيلية التي تنفق على تطوير ترسانتها الحربية التي تفوق ماتنفقة سوريا ومصر والأردن مجتمعة في هذا المجال وبينما تطالب إسرائيل دول العالم العربي وحتى الإسلامي بمنع أي وجود لأسلحة الدمار الشامل على أراضيها مهما كان حجمه أو قدراته فإنها تبرز لنفسها امتلاك أكثر من 200 قنبلة نووية بالإضافة إلى غيرها من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وإنها تدعو وبشكل متكرر من مراقبة التسلح في المنطقة واجبا الدول العربية على التوقيع على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل بينما هي ترفض التوقيع على مثل هذه الاتفاقيات وكذلك ترفض إخضاع ترسانتها العسكرية لأية رقابة دولية متعمدة في ذلك استخدام ما يسمى إستراتيجية الردع في مواجهة العالم العربي " بحجة إنها جزء إستراتيجية الردع في مواجهة العالم العربي "

أسلحة الدمار الشامل ونزع السلاح في الشرق الأوسط 3

إسرائيل تستخدم الغازات النفسية والسموم بجرعات عالية

طارق حسين جسام
بغداد

المقدمة

كانت ولا زالت منطقة الشرق الاوسط من اكثر المناطق المكتظة بالتغيرات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، ومن هنا تبرز اهمية احتياج دول المنطقة دون استثناء للأمن والسلم الدوليين والبحث عن الاستقرار والتنمية المستدامة ولهذا تسلك تلك الدول طرقاً عدة من اجل الوصول الى مجالات توليد الطاقة النووية السلمية، ولكن المشكلة الكبرى في هذا الصدد من الصعوبة بمكان الفصل بين مقتضيات تلك الأهداف المشروعة وغيرها التي قد تكون غير مشروعة.

الجهود الدولية والإقليمية لإنشاء منطقة شرق أوسط خالي من أسلحة الدمار الشامل

إن الهدف النهائي للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لنزع السلاح العام والكامل هو استتباب السلم والأمن الدوليين وعلى مدى عقود الماضية كان هناك تأييد كبير في مختلف إنحاء العالم لهذا الاتجاه وأدت الأمم المتحدة دورا كبيرا في ذلك حيث انشات منذ العام 1945 مركزا لتنسيق جهود المجتمع الدولي لتعزيز صيانة السلم والأمن الدوليين من خلال التعاون وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ومنذ البداية ظهر نزع السلاح كعنصر أساسي من عناصر الأمن النووي وأصدرت الجمعية العامة الأمم المتحدة القرار رقم (3263) في 9 ديسمبر 1974 لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية كما إن الدول العربية وإيران وقعت معاهدة منع الانتشار النووي وقد صدقت كل الدول العربية ألان على المعاهدة وقد امتنعت إسرائيل عن التصويت على قرار الجمعية العامة المشار إليه وتجدر الإشارة إلى إن موقف إسرائيل من معاهدة منع الانتشار الأسلحة النووية قد مر بمرحلتين مرحلة إعداد المعاهدة، حيث رحبت إسرائيل بالمعاهدة في مايو 1968 وفي المرحلة الثانية رفضت إسرائيل توقيعها وبرر مندوبها تلك بعدة أسباب، منها الصراع العربي الإسرائيلي، وأن إسرائيل لا تعرف ما هي مخاطر والتهديدات التي ستواجهها في المستقبل كما يتضح إن هناك جهوداً كبيرة تبذل من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية سواء من خلال إصدار المؤتمر العام لقرارات متضمنة دعوة إسرائيل لإخضاع منشاتها النووية لضمانات الوكالة أو من خلال إصدار قرار تطبيق الضمانات النووية في الشرق الوسط من عام 1992 حتى ديسمبر 1998 كما قام لمدير العام للوكالة بجهد التقريب وجهات النظر بين الدول العربية الإسرائيلي من خلال زيارات التي قام بها إلى عدة دول عربية وفي السياق نفسه وفي 8 ابريل – 1990 وكذلك طرحت المبادرة المصرية لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في المنطقة الشرق الأوسط وقد دعت المبادرة إلى ضرورة تحريم جميع أسلحة الدمار الشامل بدون استثناء في منطقة الشرق الأوسط وان تقوم جميع الدول بالمنطقة بتقديم تعهدات متساوية ومتبادلة في هذا الشأن مع ضرورة وضع إجراءات وأساليب من اجل الضمن التزام جميع دول المنطقة بالنطاق الكامل للتحريم وعقب صدور قرار مجلس الأمن (687) في 3 ابريل 1991 تم طرح العديد من المبادرات الدولية لضبط التسلح في المنطقة وهي ñ مبادرة الرئيس الأمريكي (جورج بوش الأب) في مايو 1991 ومبادرة الرئيس الفرنسي (ميتران) في مايو 1991 ومبادرة الدول الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن بيان باريس في يوليو 1991) وعلى ذلك فقد رأت الدول العربية إن تلك المبادرات الدولية لم تراع التهديد النووي الإسرائيلي القائم في المنطقة ولم تعمل على إنهائه بل عملت جميعها على تجميد الموقف على ما هو علية مما يعني محاولة تكريس عدم التوازن الاستراتيجي وقد أيد مجلس الأمن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وغيرها من كافة أسلحة الدمار الشامل وذلك من خلال قارات ذات الصلة أرقام (687) لسنة 1991 و (1284) لسنة 1998 و(1441) لسنة 2002 ومازالت الجهود تبذل من اجل جعل هذه المنطقة التي تعتبر من اخطر المناطق في العالم بسبب سباق التسلح بين دولها بحجة حماية الأمن الوطني لكل منها .وعلية فان الأمم المتحدة تلعب دورا مهما في مجال السيطرة على التسلح من خلال ثلاثة ادوار مترابطة ومختلفة في نفس الوقت تتمثل ب:

1- إيجاد أفكار لتحديد سياسات وأنظمة واطر جديدة وتزويد المجتمع الدولي بكل معلومات الصادرة عن الدول كافة وتنضيد اتجاهاتها والوقوف على سمات الأساسية لسياستها المتعلقة بالأسلحة

2- مناقشة المواقف الدولية المشتركة وفق سياسات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة

3- المساهمة في سن القوانين الدولية التي من شانها الحد من التسلح وبالتالي الوصول إلى نزع السلاح والدعوة إلى احترام هذه القوانين باعتبارها ملزمة للدول كافة وتحت وصايا القانون الدولي.

أ- الموقف العربي

إن معظم الدول العربية ترفض استخدام أسلحة الدمار الشامل بكل انواعها مع الاحتفاظ بحقها في استخدام كل الوسائل الدفاعية المضادة لهذه الأسلحة .وكان للدول العربية موقف أكثر تشددا ضد سياسات الانتقائية في تطبيق نزع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة فان عدم خضوع جميع دول المنطقة بما فيها إسرائيل لنفس الإجراءات يشكل خللا خطيراً لان إجراءات نزع أسلحة الدمار الشامل يجب ان تكون تحت إشراف دولي خاصة من الأمم المتحدة وأجهزتها المختصة وتطبيق الشرعية الدولية التي تدعو إلى إخلاء المنطقة من الأسلحة وخاصة قرار مجلس الأمن رقم 489 لسنة 1981حتى يوفر المناخ الملائم لإحلال السلام الدائم في المنطقة.

كانت وما زالت الدول العربية تساند الجهود الدولية في مجال نزع السلاح من خلال اتفاقيات والمعاهدات الدولية في هذا المجال مثل معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ومعاهدة التحريم التجارب النووية في الجو والفضاء وتحت سطح البحر لعام 1963 وكذلك اتفاقية منع تطوير وانتاج الاسلحة البيولوجية والتدميرية لعام 1973 فيما يتعلق بالاسلحة الكيمياوية فان الدول العربية تتلتزم بكل احكام القانون الدولي والاتفاقيات الدولية التي اجمع عليها المجتمع الدولي ومنها برتوكول عام 1925 الذي يحرم استخدام الاسلحة الكيمياوية.

ويتفق الموقف العربي من ان المعاهدات الدولية التي تشدد على أهمية تجنب الفصل بين نزع الأسلحة الكيميائية والنووية في الشرق الأوسط فكلاهما غير تقليدي ويستخدم لإبادة الشعوب بغض النظر عن النطاق التأثير.

وتتركز المبادرات العربية في هذا المجال إلى عدة عوامل هي نزع السلاح ومنع الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة الذرية بشكل متوازن (وهذه هي المبادئ الرئيسية لمعاهدة منع الانتشار الأسلحة النووية) وكذلك مراجعة تنفيذ القرارات التي اقرها المجتمع الدولي في إطار مسالة التمديد اللانهائي لمعاهدة منع الانتشار الأسلحة النووية ومراجعتها أما الموقف العربي من أسلحة الدمار الشامل فانه يعتبر من المشاكل الدولية الحساسة ويتبع السياسة الداعية إلى عدم تأييد انتشار هذه الأسلحة وعدم التشجيع امتلاكها وهذا ما تضمنه الدستور العراقي في فقرة (٥\من المادة التاسعة) وكذلك عدم مساعدة الدول الأخرى على تطويرها وانه كبقية الدول العربية يدعوا إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وبأتباع الشفافية والعمومية والتجريد في المواقف الدولية تجاهها وعدم الكيل بمكيالين بين الدول وكذلك يدعو العراق إلى تفعيل وتنسيق الجهود الدبلوماسية التي تبذل في المجتمع الدولي حول حل جذري لمشكلة الأسلحة التدميرية ويؤيد كذلك المفاوضات للوصول غالى وثيقة قانونية دولية حول هذه القضية.

> **إن الهدف النهائي للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لنزع السلاح العام والكامل هو استتباب السلم والأمن الدوليين وعلى مدى عقود الماضية كان هناك تأييد كبير في مختلف إنحاء العالم لهذا الاتجاه وأدت الأمم المتحدة دورا كبيرا في ذلك حيث انشات منذ العام 1945 مركزا لتنسيق جهود المجتمع الدولي لتعزيز صيانة السلم والأمن الدوليين من خلال التعاون وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ومنذ البداية ظهر نزع السلاح كعنصر أساسي من عناصر الأمن النووي وأصدرت الجمعية العامة الأمم المتحدة القرار رقم (3263) في 9 ديسمبر 1974 لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية كما إن الدول العربية وإيران وقعت معاهدة منع الانتشار النووي وقد صدقت كل الدول العربية ألان على المعاهدة وقد امتنعت إسرائيل عن التصويت على قرار الجمعية العامة المشار إليه وتجدر الإشارة إلى إن موقف إسرائيل من معاهدة منع الانتشار الأسلحة النووية قد مر بمرحلتين مرحلة إعداد المعاهدة، حيث رحبت إسرائيل بالمعاهدة في مايو 1968 وفي المرحلة الثانية رفضت إسرائيل توقيعها وبرر مندوبها تلك بعدة أسباب، منها الصراع العربي الإسرائيلي**

ب. موقف الدول العربية من المعاهدات الدولية

1. وقعت مصر على بروتوكول جنيف دون تحفظات، في ديسمبر 1928.
2. وقعت مصر على الجزء الخاص بالأسلحة البيولوجية، في أبريل 1972.
3. يتمثل الموقف الرسمي لمصر في رفض استخدام الأسلحة الكيماوية، والبيولوجية، مع الاحتفاظ بحقها في استخدام كل الوسائل الدفاعية المضادة لهذه الأسلحة.
4. أكدت مصر، في أبريل 1990، دعوتها لإنشاء منطقة منزوعة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية، في الشرق الأوسط.
5. المطالبة بانضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وعدم إعطاء أية دولة من دول المنطقة وضعاً خاصاً.
6. أن يكون هناك إشراف دولي من قبل أجهزة الأممَ المتحدة، على الحد من مستويات التسلح في المنطقة.
7. أن يسير موضوع الحد من التسلح جنباً إلى جنب مع جهود السلام؛ لأن توافر الرغبة في السلام سيؤدي إلى الحد من التسليح ونزع أسلحة الدمار الشامل.
8. موقف الدول العربية يتفق تماماً مع الموقف المصري، من المعاهدات الدولية، مع التأكيد على ضرورة تجنب الفصل بين نزع الأسلحة الكيميائية والنووية في الشرق الأوسط.
9. صدقت كل من مصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب والصومال والسودان وسورية وتونس واليمن الجنوبية، على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. أما الكويت واليمن الشمالية، وقعتا ولم تصدقا عليه.

ب- الموقف الإسرائيلي

لايخفى على احد من إن المبالغ الإسرائيلية التي تنفق على تطوير ترسانتها الحربية التي تفوق ماتنفقة سوريا ومصر والأردن مجتمعة في هذا المجال وبينما تطالب إسرائيل دول العالم العربي وحتى الإسلامي بمنع أي تواجد لأسلحة الدمار الشامل على أراضيها مهما كان حجمه أو قدراته فإنها تبرز لنفسها امتلاك أكثر من 200 قنبلة نووية بالإضافة إلى غيرها من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وإنها تدعو وبشكل متكرر من مراقبة التسلح في المنطقة واجبا الدول العربية على التوقيع على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل بينما هي ترفض التوقيع على مثل هذه الاتفاقيات وكذلك ترفض إخضاع ترسانتها العسكرية لأية رقابة دولية متعمدة في ذلك استخدام ما يسمى إستراتيجية الردع في مواجهة العالم العربي " بحجة إنها جزء إستراتيجية الردع في مواجهة العالم العربي "

وكذلك تدعي بأنها دولة صغيرة مستهدفة في وجودها وماطة بيئية معادية وعلية فإنها بحاجة الى امتيازات نوعية متعددة في مجال التسلح والدفاع فهي أولاً تمتلك اقوي الأسلحة وأحدثها في الشرق الأوسط وثانيا لأنها في الواقع هي التي تهدد استقرار البلدان العربية فهي التي بادرت إلى شن العديد من الحروب ضد أكثر من الدول العربية وترفض الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في عام 1967 وثالثاً إنها تحظى بدعم العالم الغربي وخصوصا الولايات المتحدة التي تهيمن على النظام العالمي وتمدها بالدعم المادي وبأحدث مبتكرات تكنولوجيا المعلومات ورابعا وجود فجوة نوعية بينها وبين العالم العربي في مجال التسلح والعلوم والتكنولوجيا وعلية فان الموقف الإسرائيلي من قضية التسلح في المنطقة إنما يستهدف حقيقة إلى إضعاف البلدان العربية وحتى الإسلامية وتجريدها من الحد الأدنى من عناصر القوة على الدفاع عن النفس مستفيدة من سياسة المعايير المزدوجة في السياسة الدولية .

أما موقف إسرائيل من الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بحظر ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل فيمكن تلخيصه إلى:

1- وقعت إسرائيل على بروتوكول جنيف في فبراير سنة 1969 مع التحفظات الآتية:

أ- حقها في استخدام هذه الأسلحة ضد الدول الموقعة على هذا البروتوكول.

ب- حقها في استخدام هذه الأسلحة ضد الدول الموقعة على هذا البروتوكول ولم تلتزم بأحكامه.

ج- حقها في استخدام هذه الأسلحة ضد الدول الموالية أو المتحالفة للدول غير الملتزمة لنصوص البروتوكول.

د- حقها في استخدام هذه الأسلحة ضد الدول، التي تسمح باستخدام أراضيها في العدوان عليها.

هـ- تحفظت على إنتاج الغازات المسيلة للدموع، والسموم، والمبيدات النباتية، لأنها تعدها غازات غير حربية، بوصفه غير قاتلة.

2- أيدت إسرائيل الرأي الأمريكي القائل بأن غازات الهلوسة أو غازات شلّ القدرة أكثر إنسانية من الأسلحة التقليدية أو تحقق الهدف العسكري بأقل خسائر في الأفراد دون حدوث كسور أو عاهات كالتي تسببها الأسلحة التقليدية.

3- من المحتمل أن تكون تحفظات إسرائيل عند توقع البروتوكول دافعاً لها لاستخدام الغازات النفسية والسموم، التي قد يكون لها ـ في الجرعات العالية ـ تأثير الغازات الأخرى نفسه، بحجة أنها لا تعدها غازات حربية.

4- لم توقع أو تصدق على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

□ مستشار قانون دولي

أنواع من الأسلحة الفتاكة

إن معظم الدول العربية ترفض استخدام أسلحة الدمار الشامل بكل انواعها مع الاحتفاظ بحقها في استخدام كل الوسائل الدفاعية المضادة لهذه الأسلحة .وكان للدول العربية موقف أكثر تشددا ضد سياسات الانتقائية في تطبيق نزع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة فان عدم خضوع جميع دول المنطقة بما فيها إسرائيل لنفس الإجراءات يشكل خللا خطيراً لان إجراءات نزع أسلحة الدمار الشامل يجب ان تكون تحت إشراف دولي خاصة من الأمم المتحدة وأجهزتها المختصة وتطبيق الشرعية الدولية التي تدعو إلى إخلاء المنطقة من الأسلحة وخاصة قرار مجلس الأمن رقم 489 لسنة 1981حتى يوفر المناخ الملائم لإحلال السلام الدائم في المنطقة.

صواريخ عابرة للقارات